النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تونس في 16 جانفي 2019

المراسلة رقم 37 /2019

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير المالية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول شركة **Goulette Shipping Cruise** المصادرة

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من أحد أعوان شركة Goulette Shipping Cruise فيها تذمر من وضعية الشركة التي وقعت مصادرتها طبق مرسوم المصادرة حيث ستعمد الوزارة إلى بيعها مع أنها في حالة كارثية.

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 جانفي 2019
رمز الإدارة ط ع ... ع 218

الرجاء التفضل بتوضيح:

وضعية الرقابة المسلطة على الشركات المصادرة

وضعية الراتب الذي يتقاضاه الرئيس المدير العام

وضعية الشركة

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

14 فيفري 2019

117

من وزير الماليّة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـوع: حول شركة Goulette Shipping Cruise المصادرة.

المرجـــع: سؤال كتابـي مسجّل تحت عدد 018 بتاريخ 18 جانفي 2019 صادر عن السيد النائب ياسين العياري.

المصاحيب : ملف.

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه والمتضمّنة لسؤال كتابي صادر عن السيد **النائب ياسين العياري** حول شركة Goulette Shipping Cruise المصادرة، أتشرّف بموافاتكم صحبة هذا بإجابة شركة "الكرامة القابضة" حول الموضوع.

والســـــلام

وزيـر المالـيـة

محمّد رضا شلغـوم

مجلس نواب الشعب
الواردات
14 فيفري 2019
رئيس الإدارة.....إمضاء

الكرامة القابضة
AL KARAMA HOLDING

تونس في 12 فيفري 2019

إجابة حول سؤال كتابي

تقدّم به السيّد النائب ياسين العياري

وضعية الشركة

شركة حلق الوادي للرحلات السياحية، هي شركة خفيةٌ الاسم تمتلك الدولة بطريقة مباشرة وغير مباشرة نسبة 99,98% من رأس مالها بمفعول عملية المصادرة. وتدير الشركة حصريا حركة الرحلات البحرية السياحية بهذا الميناء منذ سنة 2007 بموجب عقد لزمة موقّع مع ديوان البحرية التجارية والموانئ لمدّة 30 سنة قابلة للتمديد بـ 20 سنة إضافية.
وقد قامت الشركة ببناء قرية سياحية ومرفأ بطول 657 م ومحطة لإرساء الحافلات وسيارات الأجرة تطابقا مع عقد اللزمة.

وبدأت شركة GSC نشاطها بصفة تصاعدية حيث سجّلت خلال سنة 2010 ما يقارب 900.000 سائحا عبر 406 رحلة بحرية إلاّ أن نشاطها انقطع بصفة كلية خلال سنة 2011، وبمساعي حثيثة من قبل إدارة الشركة تمّ استرجاع النشاط بصفة جزئية وذلك إلى حدود يوم 18 مارس 2015 تاريخ أحداث متحف باردو، التي عرفت وفاة حوالي 20 سائحا قدموا عن طريق رحلات بحرية رست بميناء الشركة، حيث توقّف نهائيا نشاط البواخر السياحية إلى حدّ الآن.

وأمام هاته الوضعية الصعبة وبالرغم من انعدام الموارد المالية، حافظت الشركة على مواطن شغل جميع أعوانها واتجهت بالتنسيق التّام مع ديوان البحرية التجارية والموانئ وشركة الكرامة القابضة لإدماج هذا المطرف ضمن منظومة استغلال ميناء حلق الوادي مما وفّر رقم معاملات معقول للشركة من ناحية وتخفيف العبء والضغط على ميناء حلق الوادي من ناحية أخرى وبالتالي أصبح هذا الإجراء ذو جدوى للمنظومة الوطنية باعتبار تقلّص انتظار البواخر الذي يكبّد الاقتصاد خطايا تأخير الرسو بالميناء. وبالتوازي قامت شركة GSC باتصالات حثيثة مع مجهّزي سفن الرحلات السياحية «Les armateurs» قصد دعوتهم لإعادة برمجة الرحلات السياحية البحرية غير أن الطلب لم يلاقي الاستجابة الكاملة.

واعتبارا إلى أنّ نشاط الشركة له خصوصية بحتة ولا يتجه إلى عامة السفن البحرية واعتبارا أنّ رجوع نوعية هذا النشاط له مردودية قصوى واشعاع على عدة مرافق اقتصادية منها الصناعات التقليدية، سيارات الأجرة، شركات الرحلات، والمتاحف والمناطق الأثرية، فقد قررت اللجنة الوطنية للتصرّف في الأملاك المصادرة التفويت في مساهمة الدولة في رأس مال الشركة وذلك قصد إرجاع نشاط الرحلات السياحية وإعادة إدماجها في المنظومة الاقتصادية، علما وأنّ جميع رقم معاملاتها من السفن يدفع بالعملة الأجنبية.

السلطة الرقابية على شركة حلق الوادى للرحلات السياحية:

يسيّر شركة حلق الوادي للرحلات السياحية رئيس مدير عام، وتمتلك شركة الكرامة القابضة نسبة 99,99% من رأس مال وتمارس عليها سلطتها الرقابية من خلال مجلس إدارة الشركة المتكوّن من 3 أعضاء معيّنين من قبل الدولة وعضوين معيّنين من قبل شركة الكرامة القابضة والذين يتداولون في كافة المسائل المتعلّقة بالتصرّف في الشركة وتحديد كافة التوجهات التي يتوجّب إعتمادها من قبل الإدارة العامة.

كما تتولّى شركة الكرامة القابضة القيام بعمليات رقابية لشركات المجموعة من خلال توجيه فريق التدقيق الداخلي التابع للكرامة القابضة للقيام بعمليات رقابية، وقد تمّ خلال شهر جوان 2015 إجراء عملية تدقيق على أملاك الشركة وفي جويلية 2016 تمّ القيام لعملية تدقيق لعمليات التصرّف وحسابات الشركة.

بالنسبة لتأجير الرئيس المدير العام:

التحق السيّد مصطفى جبر بشركة حلق الوادي للرحلات السياحية "GSC" منذ سنة 2007، وباعتبار سياسة وطريق عمل مجمع برانسيس هولدينق في ذلك الوقت فقد كان يتحصّل على تأجيره من قبل شركة النقل التابعة للمجموعة والتي كانت تعنى بكل ما هو مالي لشركات المجموعة. وقد كان يتقاضى في البداية أجرة 3000 د تمّ الترفيع فيها إلى حدود 4000د في جانفي 2009.

وبتاريخ 27 أفريل 2009 تمّ تعيينه إضافة لمهامه الأصلية في شركة " GSC" كمدير عام لدار الصباح، وبتاريخ 8 جويلية 2009 تمّ إصدار قرار (ملحق 1) بتعليمات من صخر الماطري الرئيس المدير العام للمجمع آنذاك بتمكين السيّد مصطفى جبر من أتعاب شهرية إضافية صافية بـ 2000د تدفع من قبل شركة النقل وتتم فوترتها لدار الصباح لإسترجاعها وذلك وفقا لسياسة المجمع الذي يتولى إحتساب الخدمات المسداة بين مختلف شركات المجمع.

وبتاريخ 1 أفريل 2010 أي بعد قرابة السنة من مباشرته مهام مدير عام دار الصباح ، تمّ إدماج السيّد مصطفى جبر كعون صلب شركة حلق الوادي للرحلات السياحية بصفة مدير عام مساعد مع دمج كل ما يتقاضاه بإعتبار كافة الخدمات التي يقدّمها لمختلف شركات المجمع صلب بطاقة تأجير واحدة تصدر عن شركة حلق الوادي للرحلات السياحية وذلك تبعا لقرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 9 مارس 2010 (ملحق 2). وأصبح أجره إنطلاقا من ذلك التاريخ 6000د (ملحق عدد 3).

وفي فيفري 2011 تمّ تعيين متصرّف قضائي على شركة دار الصباح وإنهاء مهام السيّد مصطفى جبر والتشطيب على إسمه من السجل التجاري لشركة دار الصباح بتاريخ 20 أفريل 2011 (ملحق عدد 4).

وبتاريخ 15 أفريل 2011 تمّ تعيين متصرّف قضائي على شركة حلق الوادي للرحلات السياحية مع الإبقاء على السيّد مصطفى جبر كمدير عام مساعد بنفس الأجر وبنفس بطاقة التأجير التي تصدرها شركة حلق الوادي للرحلات السياحية مثل باقي أعوان الشركة (ملحق عدد 5).

وبقي الحال على ما هو عليه إلى حدود تاريخ 06 جويلية 2012 أين تمّ بمقتضى قرار مجلس إدارة شركة حلق الوادي للرحلات السياحية (ملحق عدد 6) المنعقد في إطار رفع التصرّف القضائي تعيين السيّد مصطفى جبر رئيسا مديرا عاما على الشركة وبتاريخ 24 أوت 2012 (ملحق عدد 7) تمّ تحديد أجرته وذلك بالإبقاء على نفس الأجر الممنوح له كمدير عام مساعد فقط مع إعتماده على قاعدة 12 شهر واحتفاظه بالامتيازات العينية المسندة له.

وقد تولى الرئيس المدير العام قبل تاريخ إنعقاد مجلس الإدارة الذي سينظر في تأجيره بإستشارة كل من مدير التدقيق ومراقبة التصرّف بالشركة ومراقبي حسابات الشركة حول عملية تأجيره (ملحق عدد 8) بالإعتماد على جدول تأجير تمّ إعداده من قبل الإدارة المالية والإدارية للشركة ولم يبد أية طرف اعتراضا على الجدول.

ويتقاضى السيّد مصطفى جبر نفس الأجر منذ تعيينه في جويلية 2012 إلى حدود جانفي 2019 تاريخ تمتعه بعطلة مرضية لتردي حالته الصحية تبعا لإستهدافه معنويا وأدبيا من قبل بعض الأعوان الذين قاموا بإعتصام أمام مقر الشركة طيلة ثلاثة أشهر بالرغم من دفاعه عنهم طيلة سنوات توقف النشاط ورفضه تسريحهم. وحاليا يدير الشركة متصرّف مفوّض إلى حين إستكمال عملية التفويت ونقل الملكية.

الإبقاء على السيّد مصطفى جبر إلى حد الآن كرئيس مدير عام لشركة حلق الوادي للرحلات السياحية كان لعدّة إعتبارات من أهمها:

- معرفته التامة لملف الشركة وخاصة الملف الفني بإعتبار مواكبته منذ البداية لإنطلاق المشروع.
- خبرته في مجال الموانئ البحرية بإعتبار السنوات التي شغلها بديوان البحرية التجارية.
- تمكّن من المحافظة على الشركة ومواطن العمل بالرغم من الوضعية الصعبة التي أصبحت عليها الشركة وتوقف نشاطها بعد أحداث باردو، إضافة إلى ذلك قام بربط الصلة بديوان البحرية التجارية لتنشيط الشركة من خلال قبول بواخر تجارية لتحقيق موارد مالية للشركة.
- مساهمته في عملية التفويت من خلال توفير الوثائق الإدارية والمالية وخاصة الفنية إضافة لمرافقته لمختلف المستثمرين خلال زياراتهم أو إجابتهم على أسئلتهم حول المسائل الفنية خاصة.

<u>بالنسبة لنفقات السفر</u>

في إطار سياستها الترويجية، تساهم شركة حلق الوادي للرحلات السياحية بالتنسيق التام في إطار عقد تشاركي مع ديوان البحرية التجارية والموانئ ووزارة الثقافة والجامعة التونسية لوكلات الأسفار في المعارض الدولية المعدة لسياحة العبور للتعريف بالوجهة التونسية وعقد جلسات B2B مع مجهزي السفن قصد الإجابة على جميع إستفساراتهم التي من شأنها دفعهم إلى برمجة تونس كوجهة لبواخرهم السياحية.

كما تشارك الشركة في إجتماعات المنظمة العالمية Med Cruise بإعتبار أنّها عضو قار فيها وذلك للمساهمة في الجلسات العامة وورشات العمل. هذا وقامت الشركة ببعث فريق من أعوانها لتكوينه على منظومة إستغلال المحطة البحرية والوقوف على الجوانب الترتيبية التي تعدّ من أهم المراحل والتي ترتكز على قبول المسافرين في الباخرة ومتابعة طريقة حجز الرحلات عند وصولها إلى تونس.

وتندرج جميع الإعتمادات المخصّصة لهذه النفقات ضمن ميزانية يتم عرضها كلّ بداية سنة محاسبية على مجلس إدارة الشركة للمصادقة عليها ويتم صرفها حسب قواعد المحاسبة المعمول بها.

عملية تسويق محلات القرية السياحية

تمّت عملية تسويق محلات القرية السياحية منذ 2009 على مراحل، وهي كالآتي:

1-من 2009 إلى غاية 2011 تمّ إسناد عقود كراء من طرف لجنة داخلية للشركة يشرف عليها الرئيس المدير العام آنذاك السيد صخر الماطري بنفسه،

2-خلال سنة 2012 و2013 تمت مراجعة جميع بنود العقود، وذلك بعد استشارة خبراء في الغرض، طبقا لقانون اللزمة لسنة 2008 الذي ينص على عدم إدراج الأصل التجاري بالعقد اعتبارا أن جميع المساحات تخضع للملك العمومي المينائي. كما تمّ إضافة عنصر القيمة المضافة TVA في جميع العقود.

3-تمّ تسويغ عدد من المحلات عن طريق طلب عروض مع احترام مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص وذلك بعد دراسة العروض في إطار لجنة فتح العروض وفرزها بما في ذلك عروض المقدمة من طرف شركة الوفاق وشركة Tunisie Deco. ويتم عرض نتائج عملية الفرز في كل مرة على أنظار مجلس الإدارة منها:

- محضر جلسة بتاريخ 2012/11/01
- محضر جلسة بتاريخ 2013/02/18
- محضر جلسة بتاريخ 2013/06/12
- محضر جلسة بتاريخ 2013/12/24

هذا ولم يتم إسناد أي محل للكراء بدون احترام هذا التمشي الإجباري.